ولعلّ هذا الشّاهد يدلّ على غلبة مصطلح جملة على الألسن في تقطيع النّصوص إجرائيا بين القدماء كما يدلّ أيضا على اختلافهم في تحديد مضمونه الفعلي وتعيين ما يقصدونه به.

ونحسب أن تأرجح مصطلح جملة بين المضمونين الآنفي الذّكر هي الخلفية أو الإطار العام الذي يبرّر تصنيف ابن هشام الجمل إلى جمل لها محلّ من الإعراب وجمل لا محلّ لها من الإعراب.

7- مصطلح "جملة لا محلّ لها من الإعراب" مساو في الغالب لما يسمّيه المحدثون جملة مستقلّة

ولعلّه يفسّر اشتهاره، إذ يبدو لنا أن مصطلح الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب يساعد في عدد كبير من الحالات على تعيين الوحدة الكبرى لتقطيع النصوص وتمييزها من المركّبات المشابهة لها والواقعة مركّبات جزئية. ولكنّ مهاجمة الإعراب وتسمية الوحدة الكبرى للتحليل هذه التسمية غير المباشرة هي التي جعلت المحدثين يظنّون أن النّحاة لم يدرسوا الجملة أو لم يدرسوها إلا بمقتضى ما لها من علاقة بالمفرد. ويدلّ على صحّة ما ذهبنا إليه أنّنا إذا تتبعّنا الجمل السبع التي اعتبرها ابن هشام جملا لا محلّ لها من الإعراب، ألفيناها في أغلبها مطابقة لما يعنيه المحدثون اليوم بالوحدة الكبرى للتحليل، لا نستثني من ذلك إلاّ الجملة رقم ستّة في قسمته الواقعة صلة لاسم أو حرف، والجملة رقم خمسة الواقعة جواب شرط لما يثيره الشرط وجوابه من إشكالات خاصّة. فجملة الجواب وإن كانت كلاما بلا خلاف فإنها تقع تارة لا محلّ لها من الإعراب عندما تكون مثلا جوابا لشرط غير جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية. ويكون لها محلّ من الإعراب إذا كانت جوابا لشرط جازم وهي مقرونة بالفاء أو إذا. وهو سبب احترازنا منها [1].

---

1 المصدر نفسه ج 2 ص 422-409.